COAG/2010/5

A

May 2010

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

# لجنة الزراعة

## الدورة الثانية والعشرون

## روما، 16-19 يونيو/حزيران 2010

# توجيهات لقطاع الثروة الحيوانية – القضايا والخيارات

## بيان المحتويات


| | الصفحات |
|---|---|
| أولاً – المقدمة | 1 |
| ثانياً – حوكمة قطاع الثروة الحيوانية | 2 |
| ثالثاً – الخلاصة والطريق | 6 |
| رابعاً – التوجيهات الملتمسة | 8 |


طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ.
ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها.
ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

# أولاً – المقدمة

1 – تسليماً بالإسهام المهم الذي يقدمه قطاع الإنتاج الحيواني للتنمية الاقتصادية والأمن الغذائي، عدلت الدورة السادسة والثلاثون لمؤتمر المنظمة، بموجب القرار 2009/6، مهمة لجنة الزراعة لتعالج صراحة موضوع الإنتاج الحيواني. كما أوصى المؤتمر بأن تؤكد المنظمة على الصلات بين سياسات الإنتاج الحيواني ومؤسسات تخفيف وطأة الفقر، والصحة الحيوانية، والتنوع البيولوجي، وإدارة الموارد الوراثية الحيوانية، والتكيف لتغير المناخ والتخفيف من وطأته.

2 – في الإطار الاستراتيجي الجديد للمنظمة للفترة 2010–2019، يتطلع الهدف الاستراتيجي باء *"زيادة الإنتاج الحيواني المستدام"* إلى التوصل إلى قطاع للإنتاج الحيواني يقترن النمو والتعديل الهيكلي فيه بالرقابة الفعّالة، والتعاون المحسّن داخل القطاع وبينه وبين القطاعات الأخرى؛ والتوجيه والحوكمة الدقيقين بغية بلوغ المستوى الأمثل لمساهمة القطاع في دعم سبل العيش، والتغذية البشرية، والصحة العامة، مع حماية الموارد الطبيعية في الوقت ذاته، على سبيل دعم الأهداف 1و7و8 من الأهداف الإنمائية للألفية. والنتيجة التنظيمية باء–4 للهدف الاستراتيجي باء، التي تتمثل في وضع *"سياسات وممارسات لإرشاد قطاع الثروة الحيوانية تقوم على الحصول على معلومات يمكن التعويل عليها وفي الوقت المناسب"* تقترح أداة أولية في هذا المجال هي تجميع المعلومات على أساس اتفاق إطاري متعلق بقطاع الإنتاج الحيواني تقوم لجنة الزراعة بالدور القيادي في تصميمه والتفاوض بشأنه. وقد أحاط مجلس المنظمة، في دورته السادسة والثلاثين بعد المائة "بأن أمانة لجنة الزراعة سوف تقدم معلومات أساسية للمناقشة خلال الدورة القادمة للجنة"[1]. وتوفر الوثيقة الحالية المعلومات الأساسية المطلوبة للمناقشة وتحديد الأولويات في إطار الخطة المتوسطة الأجل للمنظمة للفترة 2010–2013.

3 – توفر نشرة المنظمة عن *حالة الأغذية والزراعة 2009*: *الثروة الحيوانية في الميزان* الصادرة مؤخراً تقييماً شاملاً للاتجاهات الجارية والتطورات المتوقعة لقطاع الإنتاج الحيواني. وتحتوى المنتجات الحيوانية على بروتينات عالية الجودة ومغذيات نزرة أساسية. ويسهم هذا القطاع في الدخول الزراعية وفرص العمل على امتداد سلسلة القيمة برمتها، بما في ذلك أسواق المدخلات، وإنتاج الحيوانات والاتجار بها وتجهيزها وبيعها في أسواق التجزئة. ويسهم القطاع بحصة متزايدة في الإنتاج الزراعي العالمي (43 في المائة من القيمة في الوقت الجاري)، فيسهم بذلك في الأمن الغذائي والتغذية والنمو الاقتصادي والدخل؛ وهو ينمو بشدة في عدة بلدان نامية. ومن المتوقع أن يستمر الطلب على المنتجات الغذائية الحيوانية في الزيادة لعدة عقود. وسيحتاج هذا التوسع إلى تحسينات جوهرية في الكفاءة في استخدام الموارد، وتحقيق التغيير التكنولوجي السريع، وتطوير الأسواق والبنى الأساسية، وبذل جهود كبرى لمراقبة جودة المنتجات وسلامتها على طول سلسلة القيمة.

[1] الفقرة 18 من الوثيقة CL 136/REP.

4 – أدى الازدياد الشديد في الطلب على المنتجات الحيوانية، والتكامل الرأسي في سلاسل قيمة الإنتاج الحيواني، والتغير التكنولوجي إلى تغييرات هيكلية رئيسية في الإنتاج الحيواني. ويتسم القطاع الحيواني العالمي بانقسام واضح بين (1) الحيوانات التي يحتفظ بها أعداد كبيرة من أصحاب الحيازات الصغيرة والرعاة؛ (2) الإنتاج الحيواني التجاري الكثيف والواسع النطاق. وبينما تسهم النظم الحيوانية التقليدية في سبل معيشة 70 في المائة من الفقراء الريفيين في العالم فإن ازدياد أعداد العمليات الكبيرة التي تعتمد على التكنولوجيا المتطورة باستخدام مصادر العلف الدولية والموارد الوراثية الحيوانية يساعد على سرعة نمو أسواق اللحوم والألبان والبيض. ويستفيد كبار المشغلين أيضاً على أكمل وجه من مكاسب الكفاءة المتحصلة عن طريق بلوغ مستوى عال من التنسيق بين مزارع الإنتاج. أما المزارع الأسرية المتوسطة الحجم فهي معرضة للاختناق من جراء اتساع الأسواق الرسمية كما أن أصحاب المزارع الصغيرة والرعاة معرضين للتهميش بصورة متزايدة.

5 – الحيوانات الزراعية هي أكبر مستخدم للأراضي في العالم. وتغطي المراعي وأراضي المحاصيل المستخدمة لإنتاج الحبوب العلفية 80 في المائة من الأراضي المستخدمة للزراعة. ويرتبط الإنتاج الحيواني، عن طريق استخدام الأراضي وغيرها من الموارد، ارتباطاً واضحاً بتغير المناخ. لذلك فإن التوسع السريع للقطاع يحتاج إلى تحسين كبير للكفاءة في استخدام الموارد على أساس تحقيق زيادة الاستثمارات الموجهة إلى البحث والاستحداث.

6 – لما كان ثلث الحبوب المنتجة عالميا يستخدم كحبوب علفية، فإن اتجاهات أسعار الحبوب تؤثر أيضاً على القطاع. ونظراً لزيادة الصلات السعرية بين الحبوب والسلع المستخدمة في إنتاج الطاقة، فإن التقلب المتزايد في أسعار الحبوب والطاقة قد يثير الاضطراب في قطاع الزراعة المقدمة للإنتاج الحيواني ويحد من ربحيته. ومع ازدياد التنافس على الأراضي، تزداد أيضاً تكاليف الأعلاف الحيوانية والمياه والطاقة. وترتبط الخسائر السريعة في التنوع الوراثي الحيواني بالاتجاه إلى الإنتاج على نطاق أوسع[2].

7 – أدت التحولات الهيكلية والجغرافية للقطاع إلى زيادة احتمال (عودة) ظهور وانتشار الأمراض الحيوانية، بما فيها الأمراض الحيوانية المصدر، والتلوثات الغذائية المصدر التي تتصل اتصالا وثيقا بالتغييرات التي تلحق البيئة الإنتاجية وبالتفاعلات بين الحيوانات الزراعية والحياة البرية. كما أن هناك قلقاً عالمياً إزاء طرق مناولة ونقل وذبح الحيوانات الزراعية.

## ثانياً – حوكمة قطاع الثروة الحيوانية

8 – تعمل المنظمة بالتعاون الوثيق مع المؤسسات والأجهزة الأخرى، المنوطة ببعضها مهام تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على قطاع الثروة الحيوانية. ويقدم هذا القسم عروضاً مختصرة للمنظمات والاتفاقات الدولية الأكثر اتصالاً

[2] منظمة الأغذية والزراعة (2007) *حالة الموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة في العالم*.

بهذا القطاع. ويجري تفاعل دينامي بين السياسات المتفاوض عليها في مختلف المنتديات العالمية (بين منظمة التجارة الدولية والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف على سبيل المثال).

9 – تيسر منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية انتقال السلع والخدمات. وتدعم اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD)، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD)، الأهداف المتعلقة بالاستدامة البيئية في حين يدعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، ولجنة التنمية المستدامة (CSD) التابعة له، الأهداف الأوسع نطاقا المتعلقة بالبيئة والتنمية الاجتماعية. أما هيئة الدستور الغذائي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية (CAC)، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان (OIE)، فهما تضعان المواصفات لسلامة الأغذية وجودة المنتجات الحيوانية والمعايير للصحة العامة الحيوانية والبيطرية، على التوالي. وفي النهاية فإن منظمة العمل الدولية تشجع العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان وحقوق العمل.

10 – تشجع المنظمة العالمية للملكية الفكرية[3] التدابير الرامية إلى تيسير الحماية الفعّالة للملكية الفكرية وتنسيق التشريعات الوطنية في هذا الميدان. وتتمثل مبادرات المنظمة ذات الصلة بالثروة الحيوانية في تنسيق نظام البراءات مع اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفنون الشعبية (الفولكلور).

11 – تقوم منظمة التجارة العالمية[4] بترويج وتنظيم التجارة الدولية، وللمنظمة عدد من الاتفاقات الملزمة قانوناً فيما يخص الثروة الحيوانية. ويحدد الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة والاتفاق المعني بالزراعة التابعان لها مقتضيات التجارة على أساس مبادئ عدم التمييز والمعاملة الوطنية والشفافية والمنافسة الحرة، وذلك في إطار تحرير التجارة. وهما يرميان إلى تعزيز السياسات الموجهة نحو السوق عن طريق تيسير النفاذ إلى الأسواق، والحد من قيود التجارة وإعانات دعم الصادرات. ويرمي الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية (SPS) إلى توجيه أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى تحديد المعايير الصحية بحيث تكون الأقل تقييداً للتجارة. ويجوز أن تدخل التدابير الوطنية للإنتاج الحيواني، التي لا تعتبر تدابير صحية، في نطاق اتفاق الحواجز التقنية أمام التجارة (TBT) الذي يكفل ألا تؤدي اللوائح والمعايير وإجراءات الاختبار وإصدار الشهادات إلى خلق عقبات غير ضرورية أمام التجارة. وفي النهاية، فإن الاتفاق الخاص بحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة يحدد المعايير الدنيا لحماية حقوق الملكية الفكرية. وهو ينشئ مبادئ أساسية كثيراً ما تحيل إلى اتفاقات أخرى للملكية الفكرية، بما في ذلك تلك التي تديرها المنظمة العالمية للملكية الفكرية. ويمكن أن يكون لنداءات العمليات المقبلة آثار بالنسبة لمربي الحيوانات للأغرض التجارية.

12 – يعترف الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية بهيئة الدستور الغذائي والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات والمنظمة العالمية لصحة الحيوان بوصفها أجهزة لوضع المواصفات المستندة إلى أسس علمية ولا تتصف بالتقييد

[3] أنشئت في عام 1967، http://www.wipo.int/portal/index.html.en.

[4] أنشأتها جولة مفاوضات أوروغواي، وتم التوقيع عليها في الاجتماع الوزاري لمراكش المعقود في شهر أبريل/نيسان 1991. http://www.wto.org/english/theWTO_e/whatis_e/tif_e/fact2_e.htm

التجاري الزائد عن الضرورة. وترمي هيئة الدستور الغذائي إلى حماية صحة المستهلكين، وكفالة ممارسات نزيهة في تجارة الأغذية، وتعزيز تنسيق العمل الذي تقوم به المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية بشأن مواصفات الأغذية. والمنظمة العالمية لصحة الحيوان هي المنظمة الدولية الحكومية (غير المنتمية إلى منظومة الأمم المتحدة) المسؤولة عن وضع معايير الصحة الحيوانية. وقد كان تنسيق لوائح سلامة الأغذية على أساس معايير دولية، وهو مبدأ رائد لعمل منظمة التجارة الدولية ويتعلق أيضاً باتفاق الحواجز التقنية أمام التجارة، متسماً بالبطء. ولمنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان تاريخ طويل من التعاون؛ وقد تم تحديث الاتفاق المشترك بين الوكالات المتصل بذلك في سنة 2004[5]. ووفقاً لهذا الاتفاق، فإن المسؤوليات الأساسية للمنظمة العالمية لصحة الحيوان تشمل "وضع المعايير، والخطوط التوجيهية والتوصيات المتصلة بالأمراض الحيوانية والحيوانية المنشأ وفقاً لنظامها الأساسي وعلى النحو المحدد في اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تطبيق تدابير الصحة وتدابير الصحة النباتية". وتشمل مسؤوليات منظمة الأغذية والزراعة في هذا المجال "وضع الخطوط التوجيهية والتوصيات بشأن الممارسات الزراعية الجيدة ذات الصلة بمكافحة الأمراض الحيوانية". وقد شرعت منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية في مبادرة لتعزيز التعاون بين أنشطة صحة الحيوان وصحة الإنسان وصحة النظم الإيكولوجية/البيئة تحت راية جدول أعمال "توحيد الأداء في ميدان الصحة".

13 – يجب أن تؤخذ في الحسبان عدة اتفاقات بيئية متعددة الأطراف فيما يتعلق بالآثار البيئية للإنتاج الحيواني:

- توفر اتفاقية التنوع البيولوجي الإطار القانوني لصون التنوع البيولوجي بأكمله واستخدامه استخداماً مستداماً وهي تقتضي تقييم تأثير المشروعات التي يرجح أن تكون لها آثار سلبية بالنسبة للتنوع البيولوجي. وقد رحبت الاتفاقية *بخطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية*[6]، التي صادق عليها مؤتمر المنظمة بموجب القرار 2007/12، بوصفها الإطار المتفق عليه دولياً لاستخدام الموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة وتنميتها وصونها بصورة مستدامة، وباعتبار الأحكام الناظمة لتنفيذه وتمويله[7].
- تضع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إطاراً للجهود الحكومية الدولية التي تبذل للتصدي لتحديات تغير المناخ. وهي تسلم بأن نظام المناخ هو مورد مشترك يمكن أن يتأثر بانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، بما في ذلك انبعاثها من الحيوانات الزراعية. وبروتوكول كيوتو اتفاق دولي متصل بالاتفاقية الإطارية ويحدد أهدافاً للبلدان الصناعية الموقعة عليه في ميدان الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري؛
- لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وهي اتفاقية غير ملزمة قانوناً، صلة وثيقة أيضاً بقطاع التربية الحيوانية. فهي ترمي إلى مكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف في البلدان التي تعاني من هجمات

[5] http://www.oie.int/eng/OIE/accords/en_accord_fao_2004.htm

[6] منظمة الأغذية والزراعة (2007) *خطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية وإعلان انترلاكن*. روما.

[7] UNEP/CBD/COP9/.L.34, http://www.cbd.int/decisions/cop9/?m=COP-09&id=11644&lg=0

الجفاف والتصحر الشديدة، لا سيما في أفريقيا، عن طريق اتخاذ الإجراءات الفعّالة على جميع المستويات، بما فيها الإنتاج الحيواني المستدام؛

- تتولى لجنة التنمية المستدامة، وهي إحدى اللجان الوظيفية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، مسؤولية استعراض التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن 21 وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية.

14 – فيما يخص الحقوق الاجتماعية والثقافية، فإن حقوق العمل المتعلقة بقطاع الثروة الحيوانية تقع في نطاق مهمة منظمة العمل الدولية المكرسة لدعم العمل وسبل العيش، والأمن المتصل بالعمل، وتحسين مستويات المعيشة، عن طريق تعزيز الحقوق في العمل وفرص الحصول على عمل لائق. وقد أنشئ المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بموجب ميثاق الأمم المتحدة لتنسيق عمل أجهزة الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما. أما العمل الجاري في منتدى الأمم المتحدة الدائم لقضايا الشعوب الأصلية وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية[8] فذات صلة بمربي ورعاة الحيوانات الزراعية من السكان الأصليين.

15 – تشمل مهمة منظمة الأغذية والزراعة رفع مستوى التغذية وتحسين كفاءة الإنتاج الزراعي وحياة سكان الريف والإسهام في نمو الاقتصاد العالمي. وسوف تشجع المنظمة وتوصي، عند الإقتضاء، بإتخاذ الإجراءات الوطنية والدولية فيما يخص جملة أمور منها (ج) *صيانة الموارد الطبيعية واتباع الطرق المحسّنة للإنتاج الزراعي*"[9]. لذلك فإن المهام المنوطة بالمنظمة تشمل تحديد المجالات ذات الأهمية المشتركة للإنتاج الحيواني وصون الموارد الطبيعية، وتحسين سبل كسب العيش في الريف، والكفاية التغذوية للنظم الغذائية البشرية، وذلك بالتنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى المنوطة بها مهام في مجالات متصلة بما تقدم.

16 – أصبحت المواصفات الطوعية الخاصة جزءاً أكثر وزناً لمراقبة سلاسل القيمة العالمية للمواد الغذائية الزراعية خلال العقود الماضية، مع انتشارها تدريجياً في التجارة المحلية والدولية على السواء. وتكون المواصفات الخاصة في العادة من إعداد القطاع الخاص، فضلاً عن منظمات المجتمع المدني. وأغلب هذه المواصفات يخص سلامة الأغذية، لكن توجد، إضافة إليها، مواصفات تتيح لمختلف مجالات الأعمال أساساً لتمييز المنتجات. ويمكن للمواصفات أن تقصد إلى جوانب أخرى من جودة الأغذية، كالمنشأ الجغرافي على سبيل المثال. كما يمكنها أن تشمل جوانب تتعلق بالبُعد الأخلاقي لتجهيز الأغذية، والعمل والحقوق الاجتماعية والعائد العادل على المنتجين والتأثير البيئي ورعاية الحيوان.

17 – يمكن للامتثال للمواصفات الخاصة والعامة أن يحدث تأثيراً عميقاً على بنية سلاسل القيمة. ففي حدود ما يؤدي الامتثال إلى تحقيق وفورات الحجم، يكون من المرجح أن يؤدي انتشار المواصفات والامتثال لها إلى عمليات توحيد المنشآت وتركيزها. وتشير الردود على استقصاء أجرته منظمة التجارة العالمية مؤخراً بشأن المواصفات الخاصة

[8] http://www.un.org/esa/socdev/unpfii/en/declaration.html

[9] المادة 1–2.ج، من دستور المنظمة، http://www.fao.org/docrep/010/k1713e/k1713e01.htm#1.

واتفاق تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية إلى وجود أثر غير متناسب على أصحاب الحيازات الصغيرة لكن أيضاً إلى توافر فرص حيث تمكن بعض صغار المنتجين من الحصول على شهادات لمنتجاتهم عن طريق تكوين الرابطات.

18 – استجابة لتزايد الانشغال العام في البلدان المتقدمة أساساً لكن في البلدان النامية أيضاً، بآثار القطاع الحيواني على الصحة البشرية والبيئة ورعاية الحيوان، فقد نشأت منتديات للمجتمع المدني لتيسير مناقشة هذه القضايا من قبل الفنيين والجمهور العام. وأصبحت منظمات المجتمع المدني طرفاً نشطاً في ترويج مواصفات الأغذية الصحية والرعاية الحيوانية والمعايير البيئية والاجتماعية.

19 – على التطوير الرشيد للقطاع الحيواني الاهتمام بالقضايا التي تدعم الأهداف 1و7و8 من الأهداف الإنمائية للألفية. ويتطلب هذا دراسة العديد من الخيارات والمعارضات السياساتية المختلفة وتحديد أولوياتها حيث إن إسهام القطاع الحيواني في النمو المراعي للفقراء والصحة العامة واستدامة البيئة يتباين تبعاً لمرحلة النمو في البلد بل وبين المواقع داخل البلدان.

20 – على النظم الابتكارية وخيارات السياسات أن تبحث الأدوار المتعددة للقطاع الحيواني في ما يخص سبل العيش والمخرجات التغذوية للفقراء والقدرات المختلفة لأصحاب الحيازات الصغيرة على توفير سلاسل القيمة الرسمية. ويجب أن تجرى موازنة الشواغل الصحية المتصلة بالمنتجات الحيوانية بفهم للفوائد التغذوية لهذه المنتجات. كما ينبغي أن تيسر السياسات عملية خروج المزارعين من هذا القطاع بصورة منظمة، وهي نتيجة حتمية للتنمية الاقتصادية. ويلزم تصحيح انحرافات السوق وإخفاقات السياسات التي تؤدي إلى اختلال العدالة الاجتماعية وتدهور البيئة، كما ينبغي توضيح حقوق الملكية وترويج آليات التعاون والدعم المؤسسي، ومساندة مخططات الحصول على المدفوعات من القطاع الخاص والعام لتمويل الخدمات البيئية.

## ثالثاً – الخلاصة والطريق إلى المستقبل

21 – يقوم القطاع الحيواني بدور حاسم في توفير المنافع والخدمات العامة على الصعيد العالمي. وثمة فرص للتخفيف من المخاطر المقترنة بتوسع القطاع وتنمية قدراته الكاملة على تحقيق الفوائد للفقراء من منظور المساواة بين الجنسين، وتشجيع الاستخدام الأكثر رشداً للمدخلات والموارد الطبيعية المتزايدة ندرتها. وسيحتاج ذلك إلى العمل بنشاط من أجل استحداث واعتماد أنماط جديدة من التكنولوجيا والمنتجات والخدمات فضلاً عن الشبكات والتطوير المؤسسي في إطار سياسات تمكينية وبيئة تنظيمية. ويحتاج النمو القوي للقطاع الحيواني، وأهميته لإدرار الدخل، والأمن الغذائي، والتغذية والصحة البشرية، وتأثيره على شتى المنافع والخدمات العامة، إلى عناية دقيقة من جانب المجتمع الدولي.

22 – إن سلاسل الإمداد الغذائي التي يتزايد طابعها العالمي والمعقد تمر بعدة ولايات قانونية تنظيمية وعدة بلدان وأطراف عاملة في مجالها. وتتسم الاستثمارات العامة الدولية والحوكمة التي تؤثر على القطاع الحيواني بأوجه القصور التالية:

- أسفر إنسحاب القطاع العام من القطاع الحيواني على المستويين الوطني والدولي على السواء، عن انخفاض تمويل أنشطة البحث والاستحداث ونقص السياسات والإطارات التنظيمية الفعالة لتوجيه هذا القطاع. وعلى نفس الغرار فإن العوامل الخارجية المهمة المقترنة بالإنتاج الحيواني وتجهيز المنتجات الحيوانية تحتاج إلى أن تعالج وتؤخذ في الحسبان بالقدر الكافي؛
- لا توجد، على المستوى الدولي العام، منظمة تنفرد بالتعامل مع جميع جوانب المنافع العامة العالمية للقطاع الحيواني بطريقة شاملة. فلكثير من المنظمات والاتفاقات مهام محددة تؤثر على القطاع الحيواني لكنها لا تنظر بصورة كافية ومنتظمة في مدى التقابل بين ما تتخذه من قرارات وما تصدره من لوائح.

23 – من جانب آخر فإن النقد يوجه إلى المواصفات الخاصة الكثيرة التي يضعها القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، والتي تحاول سد الثغرة في المواصفات والاتفاقات الدولية، بسبب شرعيتها المحدودة وتباين فوائدها بالنسبة لمختلف أصحاب الشأن. وتبدو زيادة المواصفات الخاصة، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية، كتهديد للنفاذ إلى الأسواق وفرص التصدير.

24 – وهذا الأسلوب المجزأ، بين العام والخاص في تنظيم القطاع الحيواني يفي بالقدر الكافي من احتياجات الحوكمة في القطاع على النحو الذي تبرزه الخطة المتوسطة الأجل والذي طلبه مؤتمر المنظمة في دورته السادسة والثلاثين. وعلى قطاع الإنتاج الحيواني أن يسهم في مجموعة من المخرجات أكثر تعقداً من مجرد إنتاج المزيد من الأغذية أو غيرها من المنتجات الأولية؛ فعليه الإسهام بصورة يعوّل عليها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام، بما في ذلك حماية الصحة العامة والأهداف التنموية الأوسع نطاقاً.

25 – تتوقف استدامة الإنتاج الحيواني على توافر المعلومات الحساسة لقضايا الجنسين والتي تكون مستوفاة ومناسبة وشاملة ويمكن التعويل عليها لدعم عملية التنمية الريفية وضمان استنادها إلى سياسة فعّالة. ولمساندة هذه العمليات أنشأت المنظمة، على الويب، "بوابة إلى حوكمة القطاع الحيواني"[10]. والمنظمة، بحكم المهمة المنوطة بها، هي المنظمة الدولية الوحيدة التى تتسع قدرتها ومهمتها للتصدي لتوجيه القطاع الحيواني بكل تعقده. وبذلك، فإن للمنظمة ميزة نسبية واضحة في مجال مساعدة البلدان الأعضاء بشأن سياسات القطاع الحيواني التي تعود بالفائدة على الفقراء، الجمهور العام والموارد الطبيعية.

[10] http://www.fao.org/ag/governance-livestock.html.

26 – للمنظمة مهمة فريدة في العمل "كوسيط أمين" يقوم بتيسير تبادل الآراء والتوصل إلى الإتفاق بالرأي والدعوة إلى الحلول والنهج المبنية على الدليل. وقد تفاوض أعضاء المنظمة بنجاح على مدونات سلوك أو خطوط توجيهية طوعية في المجالات التي أدركوا معاناتها من ثغرة في الحوكمة. ومن أمثلة ذلك مدونة السلوك الدولية بشأن توزيع مبيدات الآفات واستخدامها، أو مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، أو الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحق في الغذاء. وهذه المدونات والخطوط التوجيهية توفر الإجابات اللازمة لمعالجة قضايا لا تقل تعقداً عن قضايا القطاع الحيواني. لذلك، فمن المقترح أن تطلب لجنة الزراعة من المنظمة أن توفر لها المعلومات اللازمة لمناقشة هذا التوجيه وبناء القدرات المطلوب للقطاع الحيواني مع مراعاة جميع الجوانب التقنية والاجتماعية والثقافية. وفي سياق هذه العملية فإن المنظمة ستعمل في شراكة مع عدة جهات منها الوكالات الأخرى للأمم المتحدة، والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، والمنظمات الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، ومؤسسات البحوث.

## رابعاً – التوجيهات الملتمسة

27 – يرجى من لجنة الزراعة التفضل بإسداء المشورة بشأن الوجهة المقبلة لعمل المنظمة فيما يخص إتاحة التوجيه في مجال السياسات المتعلقة بالقطاع الحيواني. وقد ترغب اللجنة بصفة خاصة في أن:

- تؤكد وجود حاجة إلى الإشراف الشامل وتحسين التعاون فيما بين القطاعات والحوكمة الدقيقة للتصدي لجميع القضايا ذات الصلة بالقطاع الحيواني وأن منظمة الأغذية والزراعة هي المنظمة الدولية الأولى التي يمكنها بما لها من قدرة وبحكم المهمة المنوطة بها أن تدير بصورة جامعة وشفافة وشاملة القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمفاوضات المعقدة المقترنة بالقطاع الحيواني بتآزر واتساق مع الاتفاقات والصكوك الدولية؛

- تحدد أهداف القطاع الحيواني فيما يخص تقديم السلع والخدمات على سبيل دعم الأمن الغذائي والتغذية، وسبل كسب العيش، والتنمية الاقتصادية، والاستدامة البيئية، والصحة العامة؛

- تطلب من المنظمة أن تعرض عليها في إحدى دوراتها المقبلة المجالات والمواضيع التي قد تحتاج إلى اتخاذ إجراء دولي حكومي؛

- تؤكد أن ثمة ما يدعو الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية (الفرعية) والمجتمع الدولي إلى أن يعد في المجالات البحثية والتقنية والمؤسسية والمالية والسياساتية الإرشادات اللازمة للقطاع كيما يحقق أهدافه بصورة فعالة وآمنة وعادلة.

28 – قد ترغب اللجنة، على سبيل دعم هذه العملية، في الإفادة برأيها بشأن ما إذا كان ينبغي الشروع في عملية ترمي إلى إنشاء جهاز فرعي للجنة الزراعة يعنى بالقطاع الحيواني، ويكون القصد منه هو تيسير عملها ودعم الدراسة المتعددة التخصصات للمسائل المتعلقة بالقطاع الحيواني بقصد عرضها عليها. وستنفذ هذه العملية وفقاً للفقرتين 1و2 من المادة 7 من اللائحة الداخلية للجنة الزراعة[11] وتراعى فيها جميع الاعتبارات ذات الصلة، بما فيها الآثار الإدارية والمالية لإنشاء جهاز فرعي للبت فيها في إحدى الدورات المقبلة للجنة الزراعة.

[11] تنص المادة 7 من القسم ي في اللائحة الداخلية للجنة الزراعة على " (....) *يجوز للجنة، عند الاقتضاء، إنشاء أجهزة فرعية أو متخصصة إذا قدرت أن هذا الإنشاء من شأنه أن يسهل أعمالها، وأنه لن يؤثر تأثيرا سلبيا في الدراسات التي تجمع بين فروع عملية متعددة للمسائل التي تعرض على اللجنة للنظر فيه. (...) يتعين على اللجنة، قبل اتخاذ أي قرار بإنشاء أجهزة فرعية أو متخصصة، أن تدرس الأعباء الإدارية والمالية المترتبة على هذا القرار في ضوء تقرير من المدير العام*".